العدد 3500 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 23 صفر 1441 - الموافق 22 أكتوبر 2019
Tuesday 22 October 2019 - No.3500 - 12 th Year

اللبنانيون يستعدون ليوم مفصلي في الشارع مع قرب انتهاء مهلة الحريري

الرئيس اللبناني: تعميم تهم الفساد «ظلم كبير»

الرئيس اللبناني ميشال عون

رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري

- الحريري يتفق مع شركائه في الحكومة على قرارات إصلاحية
- مسؤول في الخارجية الأمريكية يرحب بالحراك اللبناني
- سفارة المغرب في بيروت تغلق أبوابها بسبب الاحتجاجات

عواصم – «وكالات» : واصل اللبنانيون، أمس الخروج إلى الشوارع مجددا في يوم مفصلي من حراكهم غير المسبوق، يتزامن مع عقد مجلس الوزراء جلسته الأولى منذ بدء التظاهرات ونهاية مهلة حددها رئيس الحكومة سعد الحريري للقبول بخطة إنقاذ إصلاحية.

ودخل التحرك غير المسبوق في لبنان، على خلفية مطالب معيشية في بلد صغير تثقل المديونية، والفساد والمحاصصة، والوراثة السياسية كاهله، يومه الخامس على التوالي، في وقت يتمسك فيه المتظاهرون بمطلب رحيل الطبقة السياسية، مستهزئين بما يقدم من حلول «تخديرية».

بدأ المتظاهرون في وقت مبكر الإثنين قطع الطرق الرئيسية لمنع الموظفين من التوجه إلى أعمالهم، وابقت المصارف والجامعات والمدارس أبوابها مقفلة، غداة تظاهرات كبرى شهدها وسط بيروت ومدن عدة من شمال البلاد حتى جنوبها، تخللتها احتفالات، وهتافات مطالبة برحيل الطبقة السياسية باكملها.

ويقول روني الأسعد، موظف وناشط ، بانفعال في وسط بيروت الإثنين: «اليوم مصيري بالنسبة إلينا، كل تعبنا في الأيام القليلة الماضية وحتى السنوات لنصل إلى هذه اللحظة».

ويضيف «لا يخرجني من الشارع إلا استقالة الحكومة أولا، ومن ثم الدعوة إلى انتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة انتقالية مع مشاركة ممثلين عن الشعب فيها، على غرار ما جرى في السودان».

وعلى غرار كثيرين من المتظاهرين، يهزأ الأسعد من إجراءات إنقاذية اقترحها الحريري وتدرسها الحكومة اليوم.

ويؤكد «سبقنا حلول الطبقة السياسية بكثير ولم تعد تنفع معنا هذه الإجراءات، ولا ثقة لنا بهم على الإطلاق»، متسائلا: «لو كان بإمكانهم تنفيذ هذه الإصلاحات من قبل، لماذا انتظروا حتى اليوم؟».

وانتهت مساء أمس الإثنين، مهلة 72 ساعة منحها رئيس الحكومة لـ «شركائه» في الحكومة، في إشارة إلى التيار الوطني الحر بزعامة الرئيس ميشال عون، وحزب الله وحلفائهما الذين يملكون الأكثرية الوزارية، ليؤكدوا التزامهم المضي في رزمة إصلاحات إنقاذية.

ويعقد مجلس الوزراء قبل ظهر الإثنين، اجتماعا برئاسة الرئيس ميشال عون، لدرس خطة إنقاذ اقترحها الحريري في اليومين الأخيرين لوضع حد للأزمة الاقتصادية الخانقة.

وقال مصدر في رئاسة الحكومة ليل الأحد، إن الحريري تلقى موافقة القوى السياسية الرئيسية لا سيما حزب الله وعون، على على خطته للإنقاذ التي تتضمن تدابير واجراءات حاسمة، ابرزها عدم فرض اي ضرائب جديدة وخصخصة العديد من القطاعات.

واحتلت صور التظاهرات الحاشدة الصفحات الأولى لكافة الصحف المحلية الصادرة في لبنان.

واوردت صحيفة الديلي ستار الناطقة بالإنكليزية «لبنان أمام خيارين: الإصلاح أو الهاوية»، بينما تصدر صحيفة الجمهورية تعليق «الشعب يكتب التاريخ».

واتخذت التحركات منحى تصاعدياً منذ الخميس، مع ازدياد اعداد المتظاهرين تباعا، في تحرك شل البلد واغلق مؤسساته. ويحمل المتظاهرون على الطبقة السياسية سوء إدارتها لشؤون البلاد، وفسادها، وعجزها عن حل مشاكل متفاقمة منذ عقود.

وشكل سعي الحكومة لفرض رسم مالي على الاتصالات المجانية عبر تطبيقات الهاتف المحمول الشرارة التي اطلقت هذه التحركات الغاضبة، إذ لم يعد بإمكان المواطنين تحمل غلاء المعيشة، والبطالة، وسوء الخدمات العامة.

وفشلت الحكومات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب الاهلية بين 1975 و 1990، في إصلاحات بينوية، وتاهيل المرافق العامة، وتحسين الخدمات والبنى التحتية.

ويجد اللبناني نفسه مضطراً لدفع كلفة الخدمات الأساسية مضاعفة كالكهرباء والمياه التي لا تتوفر دائما. كما تعد كلفة الاتصالات المحمولة في لبنان من الأكثر ارتفاعا في المنطقة.

وتعهدت الحكومة في العام الماضي أمام المجتمع الدولي بتخفيض النفقات العامة، وبمشاريع إصلاحية مقابل حصولها على قروض وهبات بـ 11.6 مليار دولار أقرها مؤتمر سيدر.

إلا أن تباين وجهات النظر تطبيق هذه المشاريع والخلاف على الحصص، والتعيينات داخل الحكومة التي لا يحظى فيها الحريري باكثرية، حالت دون وفاء الحكومة بإلتزاماتها حتى الآن.

وكانت الحكومة في الأسابيع الأخيرة تدرس فرض ضرائب جديدة تطال جيوب الفقراء ومحدودي الدخل، عوضاً عن وقف الهدر في بعض القطاعات، ووضع حد للتعديات على الأملاك البحرية، وإصلاح قطاعات تكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة.

وضاقت ساحات بيروت ومدن أخرى من شمال البلاد حتى جنوبها، بحجم من المتظاهرين من مختلف الأعمار رددوا هتافات بصوت واحد «الشعب يريد إسقاط النظام» و«كلهن يعني كلهن»، في إشارة إلى مطالبتهم برحيل كل الطبقة السياسية.

وبدت هذه التحركات غير مسبوقة ولم تستثن منطقة أو طائفة أو زعيم. وطالت هتافاتها وتصريحات المشاركين فيها الزعماء كافة. وكسرت هيبة القوى السياسية التي وجدت نفسها مضطرة لسماع صخب الشارع واتهامات قاسية بالسرقة، والفساد، ونهب مقدرات الدولة.

ويصف أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية الأمريكية عماد سلامة، في حديث لفرانس برس، التحركات في الشارع بيركان يصعب احتواؤه بحلول آنية، مؤكدا أن «من الصعب أن يكسب المتظاهرون ثقة الدولة بـ 72 ساعة وبحلول تقدم على الورق».

ويقول: «دخلنا اليوم مرحلة ازمة نظام والورقة التي اقترحها الحريري هدفها تهدئة الشارع، لكنها لا ترقى إلى حل لأزمة لبنان الاقتصادية العميقة».

وبينما كانت الطرق تقطع تباعاً والأنظار تتوجه إلى القصر الرئاسي في بعبدا، يؤكد سلامة أن خطة الإنقاذ المقترحة «عملية تخدير، وأي عملية إنقاذية لا تراعي إشراك فئات اجتماعية واسعة في الحكم غير التي تحكم اليوم، هي محاولة تقطيع مراحل ولن تصل إلى أي مكان».

من جهة أخرى قال الرئيس اللبناني ميشال عون، أمس الإثنين، إن الاحتجاجات التي تعم البلاد تعبر عن «وجع الناس»، لكن من الظلم اتهام كل السياسيين بالفساد.

وذكر مكتب عون على موقع تويتر، أنه قال، إن على الحكومة أن تبدأ على الأقل في اعتماد رفع السرية المصرفية عن حسابات كل من يتولى مسؤولية وزارية حاضراً أو مستقبلاً.

وقال الرئيس في اجتماع للحكومة: «ما يجري في الشارع يُعبر عن وجع الناس، ولكن تعميم الفساد على الجميع فيه ظلم كبير».

وعقدت جلسة مجلس الوزراء في غياب الوزيرة فيوليت الصفدي، ووزراء القوات اللبنانية، غسان حاصباني، وكميل ابو سليمان، ومي شدياق، وريشار كيومجيان، الذين استقالوا ليلة أمس.

وياتي انعقاد الجلسة في القصر الجمهوري في بعبدا، لبحث المقترحات الاقتصادية المقدمة من رئيس الوزراء سعد الحريري لتهدئة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ أيام.

وتتواصل المظاهرات، وقطع الطرقات في مختلف المناطق اللبنانية لليوم الخامس على التوالي، احتجاجا على فرض الضرائب، وسوء الأوضاع الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن لبنان يشهد اوضاعاً اقتصادية صعبة، في ظل دين محلي يعد من اعلى المعدلات في العالم، يعادل 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ورغم ذلك، يتعرض لبنان لضغوط من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لاتخاذ تدابير تقشفية للحصول على مساعدات مالية.

من جانب آخر في اول رسالة دعم صريحة لمطالب المتظاهرين بمكافحة الفساد في لبنان، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية لقناة «الحرة»، الأحد، إن عقودا من السياسات الخاطئة دفعت البلاد لحافة الانهيار، قبل أن يعرب عن امله في ان تدفع المظاهرات السلطات للسير قدما في الإصلاحات.

وقال المسؤول، الذي فضل عدم الكشف عن هويته، بحسب «الحرة»، إن «عقودا من الخيارات السيئة والفساد دفعت الدولة إلى حافة الانهيار السياسي».

واعرب عن أمل الخارجية الأمريكية في أن «تحفز هذه المظاهرات بيروت على المضي قدما في النهاية بإصلاح اقتصادي حقيقي».

واردف قائلا إن «التزام وتنفيذ إصلاحات ذات مغزى يمكن أن يفتح الأبواب أمام دعم دولي بمليارات الدولارات للبنان. وهذا أمر يعود للبنانيين».

ونزل اللبنانيون إلى الشوارع منذ الخميس الماضي للاحتجاج على السلطة السياسية التي تدير البلاد ويتهمونها بالفساد، فيما اعلنت الحكومة خطة تحت اسم «ورقة الحريري الاقتصادية» من أجل تهدئة الشارع.

ولم تنجح الحكومة حتى الآن، في تهدئة الشارع عبر إعلان الورقة الاقتصادية، إذ لا زالت شوارع وسط بيروت ومدن أخرى في لبنان تضيق بالمحتجين متخطين انقساماتهم الطائفية والحزبية والتظاهر مجتمعين في تحرك نادر مطالبين بتحصيل حقوقهم.

ويعاني لبنان من نقص في تامين الخدمات الرئيسية، وترهل في بنيته التحتية، ويُقدّر الدين العام اليوم بأكثر من 86 مليار دولار، اي اكثر من 150 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

هذا ويعقد رئيس الوزراء اللبناني اجتماعات مع الحكومة لدراسة حزمة الاقتراحات عرفت في الورقة الاقتصادية، تشمل عددا من الإصلاحات التي يطالب بها اللبنانيون، إلا أن هذه الورقة تلقت انتقادا بين الناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي.

من جهة أخرى قال مسؤولون لبنانيون لرويترز الأحد إن رئيس الحكومة سعد الحريري اتفق مع شركائه في الحكومة على حزمة من القرارات الإصلاحية بهدف تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي اججت الاحتجاجات الشعبية في كافة انحاء البلاد ومن المتوقع ان يوافق عليها مجلس الوزراء.

وتشمل القرارات الإصلاحية خفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين بنسبة 50 في المئة ومساهمة المصرف المركزي والمصارف اللبنانية بنحو 5 آلاف مليار ليرة لبنانية اي ما يعادل 3.3 مليار دولار.

كما تتضمن خطة لخصخصة قطاعة الاتصالات وإصلاح شامل لقطاع الكهرباء المهترئ وهو مطلب حاسم من المانحين الأجانب للإفراج 11 مليار دولار.

وتتواصل التظاهرات في لبنان، لليوم الرابع على التوالي، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بحسب وصف المتظاهرين.

من ناحية أخرى أعلنت سفارة المغرب في لبنان، صباح أمس الإثنين، أنها ستغلق أبواب مكاتبها في العاصمة اللبنانية بيروت، بسبب الأوضاع الصعبة التي تعيشها، بعد الاحتجاجات الشعبية.

وقالت السفارة المغربية في بلاغ: «نظراً للأوضاع القائمة ببيروت حالياً، تقرر إغلاق مكاتب مركز المدينة، وذلك ابتداء من الساعة الـ11:30 حسب التوقيت المحلي»، وفقاً لموقع «le360» الإخباري.

ووضعت السفارة رقم هاتف على ذمة الجالية المغربية في لبنان، للتواصل مع السفارة في الحالات الطارئة.

جانب من تظاهرات لبنان

اشتباكات المتظاهرين مع قوات الأمن